الاداء اللغوي وانجاز التواصل عند علماء العربية

أ.م.د. بدر بن سالم بن جميل السناني
سلطنة عمان- جامعة التقنية والعلوم التطبيقية – الرستاق
bader.salim.rus@cas.edu.om

الملخص

لمَّا كان الكلام موضوعا للإبانة عن الأغراض التي في النفوس ألزم واضعو اللغة ومؤسسو قواعدها أن يتخير المرسل من اللفظ ما هو أقرب إلى الدلالة على المراد، والأقدر على الإبانة عن المعنى المطلوب؛ فاهتم علماء اللغة بإنجاح الأداء اللغوي، وإنجاز عملية التواصل، ورعوا عملية الاتصال اللغوي كمال الرعاية، وكان من أهم أسس التواصل اللغوي البعد عن اللبس؛ بمراعاة الوضوح، والإبانة، والنظر إلى وظيفة النص من زاوية المنفعة اللغوية، وتحقيق الوظيفة التواصلية؛ لأن وظيفة اللغة الجوهرية هو الإبلاغ، والاتصال.

سعت اللغات المختلفة (بشريةً أو آليةً) - لإنجاح التواصل - إلى إزالة الالتباس من تراكيبها، ومحاولة دفعه بما تمتلك من أدوات، لأن اللبس - في أصله - ممنوع أبدا؛ لمنافاته القصد من وضع اللغة، لذا توقف علماء اللغة طويلا عند صياغة قواعدهم، فجعلوا وضوح المعنى، وأمن اللبس الأساس الذي هيكل نحاة العربية عليه قواعدهم، وأسسوا بناء عليه تصوراتهم، وصاغوا تعليلاتهم لمباحث اللغة. لكن تبقى - مع كل هذه الرعاية التي بذلها العلماء عند تأسيس قواعدهم - ثمة تراكيب لغوية ملبسة، حيث أثبت علم اللغة التقابلي (Contrastive Linguistics) أن تعدد التوجيه خاصية جوهرية في الألسن البشرية المختلفة، وأن اللغات كافة لا تخلو من اللبس في تراكيبها، ومستوياتها اللغوية، فاللبس حقيقة لا تدفع، وواقع لا ينكر، وهذا ثابت في تراكيب العربية فهي ظاهرة تشيع في النصوص الأدبية عامة، والآيات القرآنية خاصة، ومن ينظر في كتب إعراب القرآن يلحظ كثرة الأقوال الدالة على وجود هذا الظاهرة في العربية؛ لهذا لم ينكر أحد من الباحثين في العصر الحديث وجود ظاهرة اللبس في درسنا اللغوي قديما وحديثا. رغبة في بيان شيء من فكر اللغويين العرب في تأسيس قواعدهم؛جاء هذا العمل الموسوم بـ(**الأداء اللغوي وإنجاز التواصل عند علماء العربية**) متكئا على المنهج الوصفي التقريري، ويهدف العمل إلى بيان أهم الوسائل التي تستعين

بها اللغة لإيصال الرسالة اللغوية بوضوحٍ؛ مما يحقق نجاح الاتصال اللغوي بين طرفي الاتصال، فضلا عن الوقوف على أهم المشكلات اللغوية التي قد تحدث اللبس في الكلام، ومحاولة رفعه، أو التقليل منه، ويكون هذا باستقراء مجموعة من الأمثلة التي تدعم القضية المدروسة. وقسم البحث إلى مقدمة، وثلاثة مباحث غيرِ منفصلة، فخاتمة تضم خلاصة البحث.

كلمات البحث الافتتاحية : الأداء اللغوي - إنجاز التواصل – اللبس اللغوي

Summary

Since speech is intended to clarify the purposes that are in the soul, the authors of the language and the founders of its rules are obliged to choose the sender of the expression that is closer to the connotation of what is meant, and is more capable of clarifying the required meaning. Linguists were concerned with the success of linguistic performance and the achievement of the communication process, and they took care of the process of language communication perfection of care, and one of the most important foundations of linguistic communication was the absence of ambiguity. Taking into account clarity, clarity, looking at the function of the text from the angle of linguistic utility, and achieving the communicative function; Because the core function of language is reporting, communication.

Different languages (human or mechanical) have sought - for the success of communication - to remove confusion from their structures, and try to push it with the tools they possess, because confusion - in its origin - is forbidden at all. Its contradiction was the intention of setting the language, so linguists paused for a long time when drafting their grammar, making the clarity of the meaning and the security of confusion the basis on which the Arabic grammar structure was based on their rules, and based on their perceptions, and formulated their explanations for language investigations. However, there are still - with all the care that the scholars took when establishing their rules - there are linguistic structures that are dressed.

Where the science of contrastive linguistics proved that the multiplicity of orientation is an essential characteristic in the different human tongues, and that all languages are not without ambiguity in their structures and linguistic levels. Confusion is a fact that does not pay, and an undeniable reality, and this is constant in the compositions of Arabic. Literary texts in general, and Qur'anic verses in particular, and whoever looks at books of the translation of the Qur'an notice the abundance of

sayings indicating the existence of this phenomenon in Arabic. That is why none of the researchers in the modern era denied the existence of the phenomenon of confusion in our linguistic lesson, in the past and present.

A desire to clarify some of the thinking of Arab linguists in establishing their grammar; This work is marked (linguistic performance and communication achievement of Arabic scholars), relying on the descriptive approach, and the work aims to explain the most important means by which the language uses to convey the linguistic message clearly. This achieves the success of linguistic communication between the two parties to the communication, as well as identifying the most important linguistic problems that may occur in speech, and trying to raise or reduce it, and this is by extrapolating a set of examples that support the case studied. The research is divided into an introduction, and three separate sections. A conclusion includes a summary of the research.

Research Opening Words:
Linguistic performance - communication achievement - language ambiguity

مقدمة البحث

ترتكز وظيفة اللغة الجوهرية في الإبلاغ، الاتصال، وأن غاية المتكلم من السامع الفهم والإفهام، فاللغة تُعد - في المخابر اللغوية - ظاهرة صوتية تعبر عن معان الكامنة في النفس البشرية، وأداة إخبار يوظفها شخص لينقل أمرا ما إلى آخر؛ لأن كل متكلم أو سامع يدور في فلك الألفاظ ومعانيها، وكلّ معرفة لا تعدو أن تكون أفكارا أو معاني تحملها الألفاظ؛ لذا يقوم جوهر البحث اللغوي على دراسة العلاقة بين عنصري اللفظ والمعنى.

كان علماء العربية مدركين بحسهم اللغوي أن عملية التواصل اللغوي يتنازعها قطبان مهمان، هما: المعنى الْمُرَاد التحدث عنه، واللفظ الْمُعَبِّر عن هذا المعنى؛ فلما كان الكلام موضوع للإبانة عن الأغراض التي في النفوس وجب أن يتخير المرسل من اللفظ ما هو أقرب إلى الدلالة على المراد، والأقدر على الإبانة عن المعنى المطلوب؛ فاهتموا بإنجاح عملية التواصل، ورعوها كمال الرعاية، وكان من أهم أسس التواصل اللغوي معهم مراعاة الوضوح والإبانة والنظر إلى وظيفة النص من زاوية المنفعة اللغوية، وتحقيق الوظيفة التواصلية.

من أجل نجاح مبدأ التواصل سعت اللغات المختلفة (بشرية أو آلية) إلى إزالة الالتباس، والسعي إلى إنجاح التواصل؛ لذا توقف علماء اللغة طويلا عند صياغة قواعدهم، وجعلوا وضوح المعنى وأمن اللبس الأساس الذي هيكل نحاة العربية عليه قواعدهم، وأسسوا بناء عليه تصوراتهم، وتعليلاتهم لمباحث اللغة، فكانوا يصدرون في ذلك عن نظرة واعية ترقُب سلامة قواعدهم اللغوية، واستقامة المعنى ووضوحه،

فأحكموا صياغة هذا القواعد، وتنبهوا إلى ما قد يحدث من لبس في تراكيب اللغة فيغيب المعنى أو يؤدي إلى تلاشيه أو قد يفقده الحياة لفقده البيان؛ لأنه هذا التواصل لا يحقق الفائدة المرجوة منه إلا بالوضوح والابتعاد عن اللبس.

لتحقيق هذا المبدأ سارت اللغات تبحث عن الأدوات المزيلة لكل إبهام في تراكيبها، فحرصا على الإبانة، وإيضاحا للمعنى يتجنب بعضهم استخدام (مَن)، وخاصة في المواطن التي تنقطع عن مسرح أحدثها؛ لأنَّها من الوضعيات التي لا تخدم السياق، لملازمتها شكلا واحدا لا يتغير مهما تغيرت وظيفتها في الكلام. من هذا المبدأ - وبالاتكاء على المنهج الوصفي التقريري- نعالج فكرة هذا البحث المعنون بـ(**الأداء اللغوي وإنجاز التواصل عند علماء العربية**) الذي يهدف إلى بيان أهم الوسائل التي استعان بها علماء العربية لإيصال الرسالة اللغوية بوضوح مما يحقق نجاح الاتصال اللغوي بين طرفي الاتصال، فضلا عن الوقوف على أهم المشكلات اللغوية التي قد تُحدِث اللبس في الكلام، ومحاولة رفعه، أو التقليل منه، وسيكون هذا باستقراء مجموعة من الأمثلة التي تدعم القضية المدروسة، ويُقسَّم البحث إلى مقدّمة، وثلاثة مباحث غير منفصلة، فخاتمة تضم خلاصة البحث.

1. القدرة التواصلية وركائز نجاحها.

اعتنى علماء العربية بلغتهم عناية فائقة، ورعوها رعاية خاصة، وأولوا المعنى فائق اهتمامهم، فدرسوه دراسة موسعة، وفصلوا فيه القول، فالكلام عندهم قائم على جسد وروح، فالنطق جسده، والمعنى روحه، يقول ابن طباطبا (ت 322 هـ): "الكلام الذي لا معنى له كالجسد الذي لا روح فيه"[1]؛ فاختاروا ألفاظهم، وانتقوها بعناية فائقة؛ لأن "رداءة اللفظ يذهب بطلاوة المعنى الرقيق، ويفسده، ويعميه حتى يحوج مستمعه إلى طول تأمل"[2].

اِهتَمَّ علماء اللغة اهتماما خاصا بالمعنى، وأولوه عناية فائقة وكانوا يحرصون على إيصاله إلى المعنى واضحا من غير إبهام، فاهتموا بأطراف العملية التواصلية، وكانوا يصدرون عن نظرة لغوية عميقة، وفكر واعٍ، فلم يجعل سيبويه (ت 180 هـ) العلامة الإعرابية معيار التفسير الوحيد، بل كانت عنَايته منصبة على المعنى أولا، وسار على نهجه علماء العربية، إذ جعلوا "المعنى الوظيفي العلة المتغيرة، والحالة الإعرابية عنصرا ثابتا"[3]، حتى قرروا أن " كل ما يصلح به المعنى فهو جيد، وكل ما يفسد به المعنى فمردود"[4].

اشترط علماء العربية من أجل سلامة المعنى أن لكل كلمة تنطق لا بد لها من معنى مقصود وإلا كانت مجرد صوت، وقرروا في مباحثهم أن عنصري المتكلم والمخاطب يمثلان الركيزة الأساس في علم التداولية؛ فحضورهما يشكل اللغة بمعناها التواصلي[5]؛ لكون الخطاب يمثل علاقة متبادلة بين المتخاطبَين؛ ومن ثَمَّ توجد ظروف مساعدة لا بدَّ من استحضارها، ولكي يتحقق مقصد المتكلم من رسالته، فيفهم المخاطَب مضمون هذه الرسالة، لا بدَّ من وجود مجموعة من العوامل يقوم عليها نجاح الحدث اللغوي حتى

يحقق وظيفته النفعية، والإبلاغية، ويُعد وضوح الرسالة وعدم لبسها من أهم الركائز القائدة إلى تحقيق نجاح التواصل اللغوي بين طرفي الاتصال.

إن اللغة بصفتها نظاما ذا معنى يستلزم اثنين أو أكثر لإنجاز الحدث اللغوي، بل الأمر كذلك عندما يتكلم الإنسان مع نفسه، إذ هو يجرد من شخصه فردا مرسِلا، وآخر متلقيا[6]، وتتسع أطراف الحدث اللغوي أو تضيق تبعا لما يفرضه المتلقي على المرسِل من متطلبات الوضوح، كأن يتسالم المرسِل والمتلقي على دلالة معينة للعلامة اللغوية، وهذا لا يعني أنه لا بد من أن يقوما بعقد جلسة بينهما للتوافق والاصطلاح، بل إن المرسِل قادر على إيصال الدلالة المطلوبة إلى متلقيه عن طريق وضع العنصر اللغوي في سياق يكشف عن حقيقته ومدلوله مبتعدا عن كل ما يحدث اللبس؛ فيسهل الفهم على المتلقي عن طريق قرينة السياق.

"إن شركاء الاتصال يستطيعون أن يرجعوا إلى مخزون مشترك من وسائل الاتصال ويمكنهم بواسطتها أن يتناقلوا الأخبار"[7]؛ لأن اللغة عبارة عن نظام من الرموز الصوتية، تكمن قيمة كل رمز في الاتفاق عليه بين الأطراف التي تتعامل به، والاتفاق في الشفرة اللغوية شرط لنجاح التفاعل[8]، وهذا يؤكد أن اللغة لا توجد إلَّا بمقتضى نوع من التعاقد يجري بين أعضاء المجموعة البشرية الواحدة على رأي دي سوسير[9]؛ لأن من أسباب فشل الرسالة التحدث بأسلوب لا يتناسب ومستوى المستقبل الثقافي، أو الاجتماعي[10]،وقد أشار أبو هلال العسكري (ت 395 هـ) إلى ضرورة مراعاة طبقة من تُخاطِبهم[11]، وألزم الكاتب "أن يعرف مقدار المكتوب إليه، . . . ، فتفرق بين من تكتب إليه بصفة الحال وذكر السلامة، وبين من تكتب إليه بتركها إجلالا وإعظامًا، وبين من تكتب إليه (أن أفعل كذا)، وبين من تكتب إليه: (نحن نفعل كذا)، فـ(أنا) من كلام الإخوان والأشباه، و(نحن) من كلام الملوك"[12].

إن السياق الثقافي والاجتماعي يتحكم في إصدار الحكم على كثير من التعابير، لأن "أكثر ما يستحسن ويستقبح في علم البلاغة له اعتبارات شتى بحسب المواضع"[13]؛ وفي هذا القول يؤكد اجتماعية اللغة التي تتألف من مجموعة من الكلمات التي يستعملها أبناء البيئة اللغوية، فاللغة في ظاهرها أصوات تعبر عن معان أو دلالات يراد المتكلم نقلها إلى مستمع.

ذهب ابن جني (ت 293 هـ) في حده اللغة أنها "أصوات يعبر بها كلّ قوم عن أغراضهم"[14]، ويتلاقى هذا المفهوم الذي قدمه أبو الفتح مع نظرة أرسطو إلى الكلام، حيث يرى أن الكلام نتاج صوتي مصحوب بعمل الخيال من أجل أن يكون التعبير صوتا له معنى[15]، وهو المفهوم نفسه الذي صدر عنه أوتو يسبرسن الذي يرى أن" جوهر اللغة نشاط إنساني، نشاط من قبل الفرد؛ ليجعل نفسه مفهوما من الآخرين، ونشاط من قبل الآخرين؛ ليفهموا ما يدور في عقل الفرد[16].

تُجمع الدراسات اللغوية على أن وظيفة اللغة الجوهرية هي تبليغ المعنى[17]، فاللغة ظاهرة صوتية، وإن وظيفتها الأولى التواصل[18]، وهي أداة يمكن للبشر من خلالها أن يخبر بعضهم بعضا شيئا ما"[19]، أي: أداة إخبار يوظفها شخص لينقل أمرا ما إلى آخر،

يقول أندري مارتيني: "الوظيفة الأساسية للغة البشرية هي التواصل بين أفراد المجتمع اللغوي الواحد"[20]، فهو "المحك الرئيس والهدف الذي تسعى لإدراكه أي لغة من اللغات"[21]، فالوظيفة الجوهرية للغة تتركز في الإبلاغ، والتفاهم، والاتصال.

يؤكد هذا القول أن جوهر البحث اللغوي يقوم على دراسة العلاقة بين عنصري اللفظ والمعنى، لأن كل متكلم أو سامع يدور في فلك الألفاظ ومعانيها، ولأن كلّ معرفة لا تعدو أن تكون أفكارًا أو معاني تحملها الألفاظ[22]، فاللغات "إنما هي ترجمان عمَّا في الضمائر من تلك المعاني، يؤديها بعضٌ إلى بعض بالمشافهة"[23]، وهي تستوجب حدًّا أدنى من الأطراف لا يقلّ عن ثلاثة[24]: المتكلم، والسامع (طرفا الاتصال)، والكلام، أمَّا قناتها فهي المشافهة.

لما كانت غاية المتكلم من السامع الفهم والإفهام، بالدرجة الأولى، تركز جهد الجاحظ (ت 255 هـ) على شفافية الخطاب، ويرى حمادي صمود أن نظرية الجاحظ (ت 255 هـ) أكمل محاولة في التراث اللغوي العربي لتأسيس ما يسمى بنفعية الخطاب[25]، وهذا بدوره يؤكد أن علماء العربية قد سبقوا الدرس الحديث في كثير من النظريات والمبادئ التي تنادي بها المخابر اللغوية المهتمة بقضايا التداولية، يقول مجاهد:" أن ما توصل إليه فيرث (Firth) حول نظريته الدلالية، هي نفسها النظرية الدلالية عند ابن جني، لكنها لم تأخذ شكلا يميزها من بين صفحات كتبه عامة، والخصائص خاصة حيث جاءت مبعثرة"[26] .

عدَّ بعض الدارسين عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) رائد دراسة المعنى في التراث العربي؛ حيث انطلق في بناء الجملة من المعنى إلى المبني، مخالفا في ذلك منهج من سبقه من علماء العربية كسيبويه (ت 180 هـ)، والجاحظ (ت 255 هـ)، وابن جني (ت 392 هـ)، حيث كانت لهم ومضات فكرية تشرق في أعمالهم، لكنها لا تلبث أن تخبو، دون أن تترك وراءها أثرا لنظرية شاملة كالتي توصل إليها عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ)[27].

إن أهم ما يجمع فكر علمائنا تحريهم الدقة في ضبط لسانهم وصياغة قواعدهم؛ خدمة للمعنى، وتحقيقا لمبدأ التواصل وإنجاز عمليته، يقول ابن مالك (ت 672 هـ): " وقد أجرت العرب الأوعية كإجرائها في الافتقار إلى مميز يستعمل تارة منصوبا، وتارة مجرورا بشرط أن يراد المقدار، تقول: عندي راقودٌ خلا، وراقودُ خلٍّ، وظرفٌ سمناً، وظرفُ سمنٍ، وحُبٌّ ماءً، وحُبُّ ماءٍ، والنصب أولى من الجر؛ لأن النصب يدل على أن المتكلم أراد: أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور، وأمَّا الجر فيحتمل أن يكون مراد المتكلم كمراده حين نصب، ويحتمل أن يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح للمذكور، دون ما هو وعاء له، كقولك اشتريت ظرفَ سمنٍ فارغا، وبعت سقاءَ لبنٍ مملوءا عسلا"[28].

إن هذه الإشارات - وغيرها - تكشف لنا عمق تفكير علماء العربية، ودقة صياغتهم قواعد اللغة؛ وما ذلك إلا خدمة للمعنى، يؤكد هذا الاعتناء نهاد الموسى، يقول: "ويعول النحويون العرب على المعنى معولا كبيرا، ويمثل التفاتهم إلى المعنى عامة، والمستوى

الدلالي خاصة ملحظا ثابتا يفزعون إليه، ويصدرون عنه من التفسير النحوي وخاصة إذا تخلف التفسير على المستوى النحوي الخالص"[29].

نتج عن هذه العناية تأسيسهم قواعد متكاملة، حيث تنبه اللغويون العرب إلى ما يحدث من لبس في تراكيب اللغة فيغيب المعنى، أو قد يؤدي إلى تلاشيه، فحذَّروا منه وهم يصوغون القواعد النحوية والصرفية، وقرروا أنَّ " التكلف في الغموض فعل تخريبي"[30]، وأنَّ " أحق أصناف التعقيد بالذم ما يتعبك ثم لا يجدي عليك"[31]؛ لأن الإبهام المغلق، واللغز العصي، والغموض المبالغ فيه يؤدي إلى حدوث فجوة بين المبدع والمتلقي، فالرسائل المبهمة - والنصوص المستغلقة- هي التي لا نحصل منها على فائدة حقيقية، والتي عناها عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ)[32] يؤرقك، ولا يروق لك، وإذا طال العناء معها تكشفت عن غير طائل، وحصلت منه على ندم لتعبك في غير حاصل.

إن قراءة متأنية في كتب التراث يلحظ بعدها – بما لا يدع مجالا للشك – أن علماء العربية قد بالغوا في التحذير من الوقوع في اللبس، وحصروا سمة النقل السليم في النقل من الأفواه[33]؛ لأنَّه يجانب كل لَبْس يعتريه، لهذا كان "السماع أحد ركنين أساسين قام عليهما الدرس النحوي عند العرب"[34]، وتحدث ابن هشام (ت 761 هـ)[35] عن اللبس حديثا مفصلا في تقرير شامل عند بيانه عن الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، فقد جعل الجهة التاسعة منها: ألا يتأمل عند وجود المشتبهات، فقد ألم فيه بظاهرة الغموض في المبنى والمعنى معا، ومن ذلك ما سماه (باب المنصوبات المتشابهة)[36]، حيث فصَّل القول في بعض التراكيب التي يمكن أن يقع فيه اللبس، فيما يحتمل المصدرية والمفعولية، وما يحتمل المصدرية والحالية، وما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية، كقولك: (سرت طويلا)، وهو تركيب سطحي يحتمل -عنده- المعاني العميقة الآتية: (سرت سيرا طويلا ، سرت زمنا طويلا، سِرْتُه طويلا). من هذا قوله تعالى: ﴿ وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾، فقد تعدد في توجيه المعربين (غَيْرَ)، حيث أجازوا أن يكون المعنى: إزلافا غير بعيد، أو زمنا غير بعيد، أو أزلفته الجنة - أي: الإزلاف - في حالة كونه غير بعيد، أي: على الحالية، فمثل هذه التراكيب الملبسة لا يمكن الكشف عنها بوساطة تحليل الجمل إلى المكونات المباشرة لها، وإنما لا بد من تطبيق القواعد التحويلية لبيان بنيتها العميقة.

عقد السيوطي (ت 911 هـ) في الأشباه والنظائر فصلا تحت عنوان" اللبس محذور"[37]، فمنع اللغويون - من أجل أمن اللبس وتحقيق نفعية الخطاب - خرق القواعد في كل موضع من شأنه أن يخل بالتواصل، ويلبس على المتلقي، لأنه " إذا خيف اللبس، وهُدِّد القصد، وأمكن للسامع أَن يحمل الخطاب على غير المراد، فينتقض العهد، وينحل العقد، وتتبدل القضية والحكم، فلا مناص من إيفاء اللغة أقدارها، وإحلال الكلمات محالها"[38].

تشدد اللغويون العرب - لسلامة التواصل- في تطبيق قواعدهم، وتمسكوا بها في كل موضع يخاف فيه اللبس؛ فأردفوا هذه القواعد، وأحاطوها بسياجِ قولِهم: إذا أُمن اللبس،

أو خوف اللبس، أو مخافته، أو بما هو في معناهما، فأوجبوا - مثلا - تقديم الفاعل على المفعول إن خيف اللبس؛ بسبب خفاء الإعراب، وعدم وجود القرينة التي تميز الفاعل من المفعول في نحو: (ضرب موسى عيسى)، وألزموا كل كاتب " أن يعجم كتابه، ويبين إعرابه، فإنه متى أعراه عن الضبط، وأخلاه عن الشكل والنقط؛ كثر فيه التصحيف، وغلب عليه التحريف"[39]، فمن وصايا الجاحظ (ت 255 هـ) للكتاب " ألَّا يكرهوا الألفاظ على اغتصاب الأماكن"[40]، وأوصى العسكري (ت 395 هـ) الكتاب: "أن يتجنبوا ما يكسب الكلام تعمية فيرتبوا ألفاظهم ترتيبا صحيحا"[41]. فإذا أمن اللبس وتحقق الطلب، وجرى الغرض من التواصل تسامحوا -حينئذ- في قواعدهم، فأجازوا خرقها، ومخالفة الأصل، فتجدهم ينصبون الفاعل، ويرفعون المفعول، فقد ورد عن العرب أمثلة كثيرة في هذا، وقد ذكر ابن هشام (ت 761 هـ) في آخر المغني مسائل في "إعطاء الفاعل إعراب المفعول، وعسكه، عند أمن اللبس "كقولهم: خرقَ الثوبُ المسمارَ، وقولهم: كسر الزجاجُ الحجرَ"[42]، وقد كان ابن الطراوة (ت 528 هـ) يقول: "إذا فهم المعنى؛ فارفع ما شئت، وانصب ما شئت، وإنما يحافظ على رفع الفاعل، ونصب المفعول، إذا احتمل كل واحد منهما أن يكون فاعلا، وذلك نحو: (ضرب زيد عمرا) لو لم ترفع (زيدا)، وتنصب (عمرا) لم يعلم الفاعل من المفعول"[43].

يكاد يجمع الدرس اللغوي أن اللغويين العرب القدماء قد وصفوا الظواهر اللغوية، صوتيا، وصرفيا، ونحويا، ودلاليا في إطار زماني ومكاني محددين بصرامة، وعلى هذا الرصد وصفوا اللغة، واستنتجوا القواعد العامة لها، ومكنهم منهجهم الوصفي هذا من ملاحظة التركيب اللغوي، من حيث سلامته النحوية واستقامته الدلالية وبنوا على كل ذلك نظرية نحوية عامة اتصفت بالدقة والشمول، وحين صادفتهم ظواهر تركيبية تتجاوز المنهج الوصفي إلى التحليل والتفسير استعانوا بالمنهج التحليلي التفسيري، فحللوا وعللوا، وفسروا تلك الظواهر، فكان أن قدروا، وحذفوا، وأضافوا حرصا منهم على تقديم نظرية نحوية متكاملة[44].

اعتنى علماء العربية بلغتهم عناية خاصة، وأولوا المعنى المرتبة الأسمى، والرعاية المركزة، فجعل ابن هشام (ت 761 هـ) أولى الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها: " أن يراعى ما يقتضيه ظاهر الصناعة، ولا يراعى المعنى، وكثيرا ما تزل الأقدام بسبب ذلك. وأول واجب على المعرب: أن يفهم معنى ما يعربه، مفردا أو مركبا، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور، على القول بأنها من المتشابه، الذى استأثر الله تعالى بعلمه"[45].

لم يكن انتصار النحاة للمعنى محض اتفاق أو مشايعة نفسية، أو تعصبا فكريا، ولكن هذا الولاء تسنده فلسفة لغوية قوية، تؤكد فهمهم العميق، وتجاوزهم البنى السطحية، وإدراكهم القوى الحرفية المنجزة، وما تشير إليه من قوى استلزامية، فبلغ من اهتمامهم بالمعنى، ورعايتهم له تمسكهم بمبدأ الإفادة، وتقديمه على الإعراب، "إذا كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى، تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب"[46].

كان العلماء يتركون الإعراب ويأخذون بالمعنى، لأن " العرب كما تعنى بألفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعيها، وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة، وبالخطب أخرى، وبالأسجاع التي تلتزم وتتكلف استمرارها، فإن المعاني أقوى عندهم، وأكرم عليها، وأفخم قدرا في نفوسها"[47]، فمن إكرامهم المعنى تقديمه على الإعراب، فجعلوا أول واجبات المعرب " أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفردا أو مركبا قبل الإعراب"[48].

وقد عقد ابن جني (ت 392 هـ) بابا في تجاذب المعاني والإعراب، جاء فيه" وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذِبين: هذا يدعوك إلى أمر وهذا يمنعك منه. فمتى اعتورا كلاما ما أمسكت بعُرْوة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب"[49]، فإذا تجاذب "المعنى والإعراب الشيء الواحد، بأن يوجد في الكلام أن المعنى يدعو إلى أمر، والإعراب يمنع منه، والمتمسَّك به صحة المعنى، ويؤول لصحة الإعراب من هذا قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾.

يقتضي المعنى أن يتعلق الظرف (يَوْمَ) بالمصدر (رَجْعِ)؛ أي: أنه على رجعه في ذلك اليوم لقادر، لكنَّ الإعراب يمنع منه؛ للفصل بين الظرف الذى هو (يوم تبلى)، وما هو معلق به من المصدر الذى هو المراجعة، والفصل بين المصدر ومعموله أمر لا يجوز، إلا أن المعنى يطلبه؛ لذا تحتال للمعنى، وتقدر للإعراب؛ بأن تضمر ناصبا يتناول الظرف، ويكون المصدر الملفوظ به دالا على ذلك الفعل، أي: يرجعه يوم تبلى السرائر، ودل المصدر (رجعه) على الفعل (يرجعه) دلالة المصدر على فعله.

من هذا الباب قوله تعالى: ﴿ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ ﴾، فالمعنى يقتضي تعلق ﴿إِذْ﴾ بالمقت، والإعراب يمنعه للفصل المذكور فيقدر له فعل يدل عليه"[50].

يمتلئ كتاب سيبويه (ت 180 هـ) بالكثير من الحالات القائمة على المعنى، حيث اهتم في كتابه بالتراكيب، ومباني الألفاظ، واختلافها باختلاف معانيها، فردَّ بعض التراكيب المستقيمة إعرابيا إكراما للمعنى، فهو لا يجيز الإشارة إلى المخاطب، فلا يصح عنده (هذا أنتَ) مع تماشيه مع نظام الجملة وإعرابها ولكنه لا يجيزها؛ "لأنك لا تشير للمخاطب إلى نفسه، ولا تحتاج إلى ذلك، وإنما تشير له إلى غيره، ألا ترى أنك لو أشرت له إلى شخصه فقلت: (هذا أنت)، لم يستقم"[51]. يقول: "إن العرب تقول: هذا أنت تقول كذا وكذا، لم يرد بقوله: (هذا أنت)، أن يعرّفه نفسَه، كأنه يريد أن يعلمه أنه ليس غيره. هذا محال، ولكنه أراد أن ينبهه، كأنه قال: الحاضرُ عندنا أنت، والحاضر القائل كذا وكذا أنت"[52].

يدلل هذا القول على مدى اهتمام علماء العربية بالمعنى، والشواهد كثيرة لا تحصر، حيث قرروا أنه يجب " مراعاة المعنى إن حصل بمراعاة اللفظ لبس أو قبح"[53]؛ لأن اللبس - في أصله - ممنوع أبدا لمنافاته القصد من وضع اللغة، يقول السيوطي (ت 911 هـ): "ليس إدخال الإلباس في الكلام من الحكمة والصواب، وواضع اللغة -عز وجل- حكيم عليم، وإنما اللغة موضوعة للإبانة عن المعاني"[54].

إن الواقف على تراكيب العربية وشواهدها المختلفة التي تؤكد دقة صياغة قواعدها، وحسن سبكها، وقطعية دلالتها التي لا يخالطها لبس، حيث سعى علماء العربية إلى

إنجاز هذه القواعد على نحو من الدقة والانضباط ليتكلم المتكلم بلغة نقية من التعمية خالية من الغموض نائية عن الوهم واللبس، لذا جعلوا لقواعدهم قيداً ركنوا إليه كلما ارتابوا من وقوع اللبس والخلل ليصونوها منه ويقدّموها جليَّةً بيّنة، فأردفوها بقولهم: (إذا أُمن اللبس)، أو (مخافة اللبس) أو بما هو في معناهما. ومع كل هذه العناية بالمعنى، الرعاية الخاصة والوسائل التي لجأ إليها علماء العربية للحد من لبس المعنى إلا أن الواقف على تراكيب العربية يجد نفسه أمام مع أنماط كلامية ملبسة؛ وتراكيب متعددة المعنى، وهذا الأمر يؤكد أن لبس المعنى وتعدده ظاهرة تنتشر في تراكيب اللغات كافة، فهو ملمح لغوي عام لا يقتصر على لغة بعينها، فليست العربية بدعا منها، فما تعدد أوجه الإعراب، وكتبه إلا أحد أدلة هذه الظاهرة في العربية؛ لهذا لم ينكره أحد من اللغويين، لهذا سنحاول في المباحث القادمة من هذا العمل الوقوف على بعض صور هذا التعدد في مستويات اللغة؛ رغبة في الوصول إلى أهم بواعثه، وبيان أهم الوسائل التي تستعين بها العربية في رفع هذا اللبس، أو التقليل منه.

2. تعدد المعنى في تراكيب العربية.

إن العلاقة بين وضوح التركيب وفهمه علاقة طردية[55]، فالإيضاح هو الوسيلة الأولى لبلوغ الإفهام، وهذا يؤكد تبجيلهم المعنى، وسعيهم إلى تخليصه من اللبس، وتنقيته من الإلغاز والتعمية، فنظروا إليه[56] على أنَّه الغاية التي من أجلها وُضعت اللغات، والأساس الذي تُبنى عليه صيغ الكلام وتنتظم له عباراته، فجعلوا[57] مرجع البلاغة إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، وقد بنى أغلب اللسانيين –في الدرس الحديث- نظرياتهم على مبدأ أمن اللبس، فأطلق عليه رومان جاكوبسون وظيفة إقامة الاتصال[58]، يقول مارتيني في هذا الصدد: "وفي نهاية المطاف فإن التبليغ، أي: التفاهم المتبادل، هو الجدير بالاعتبار كوظيفة مركزية لهذه الوسيلة التي هي اللسان"[59].

يُعَدُّ اللبس المعنوي ظاهرة تضرب بسهمها في كل اللغات (الطبيعية والآلية)، وتحدث بآليات مختلفة من لغة إلى أخرى، لاختلاف عمل اللغات من الداخل، وهذا أمر شائع في اللغات البشرية التي تشترك -وإن تعددت وتنوعت- في نظرتها إلى أمن اللبس أنه الغاية لا يمكن التفريط فيها؛ لأن اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم، ويشير مصطلح اللبس – في هذه المباحثة - إلى احتمال التركيب الواحد أكثر من قراءة؛ لصلاحية كل وجه للدلالة على معنى، وهو بهذا يختلف عن الغموض في الكلام؛ لأنه لا يشترك في التركيب الغامض أن تتعدد قراءته، فالمعنى غير مستبان فلا يصل المتلقي إليه، هذا فضلا عن اكتساب الغموض صفة النسبيَّة؛ لأنه ما يكون غامضا عند شخص، قد يكون واضحا عند آخر، وما يكون في عصر من العصور غامضا، لا ينبغي أن يكون كذلك في عصر آخر، فقد يكون الكلام مفهوما ظاهرا معناه في عصر، ويكون مستغلِقا غير مستبان في عصر آخر، وما يراه جيل من الناس مخلا موقعا في وهم، يراه جيل آخر مستقيما واضحا غير مُلْبس.

إن مقصدية الخطاب القرآني - مثلا - "تتغير من مخاطب عاصر التنزيل، إلى مخاطب لم يعاصره"[60]؛ لأن "استعصاء النص على متلقيه ينجم عن أسباب، قد يكون

الزمن واحدا منها"[61]، وأن" كثيرا من ألفاظ العربية المتقادمة معمَّرة، وقد تراخى كثير من تلكم الألفاظ عن دلالاته إلى حد الإيهام، والمشكلة آتية من خطورة فهم كلام السابق كما يفهمه اللاحق"[62].

إن البحث في أسباب تعدد المعنى في تراكيب العربية كثيرة، لعل من أشهرها الآتي:

أولا: غياب العلامة الإعرابية - ثانيا: حذف بعض مكونات الجملة - ثالثا: اختلاف الأصل الاشتقاقي والعوارض التصريفية - رابعا: التباس الصيغ الصرفية - خامسا: اشتباه الفصائل النحوية - سادسا: تقطيع الأقوال إلى جمل - سابعا: الاختلاف على الصعيد المعجمي - ثامنا: ظاهرة التوسع في المعنى - تاسعا: تردد التركيب بين الإخبار والإنشاء-عاشرا: تردد التركيب بين الحقيقة والمجاز - الحادي عشر: القراءات القرآنية.

ليس الهدف استقصاء الحالات كلها، وبيان الأسباب التي تؤدي إلى تعدد المعنى بيانا مفصلا؛ لأن الحديث في كل هذه المسائل يطول، وحسبنا التمثيل بغياب العلامة الإعرابية، لكثرة حدوثهما وتداخلهما مع الحالات الأخرى كقوله تعالى: ﴿ اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ﴾، يجوز في ضمير ﴿ تَرَوْنَهَا ﴾ المنصوب وجهان:[63]

أحدهما: أنه عائدٌ إلى (عَمَد) وهو أقربُ مذكور، وتكون الجملة متصلة ولا يقف القارئ إلا بعد جملة (ترونها)، وتكون -حينئذ- في محل جر صفة لـ(عَمَد) ذكره بعضهم، ويجيء فيه الاحتمالان: من كون العَمَد موجودةً، لكنها لا تُرى، أو غيرَ موجودة البتة، وذكر البغوي الاحتمالين، يقول: ومعناه نفي العمد أصلا وهو الأصح، يعني: ليس من دونها دعامة تدعمها، ولا فوقها علاقة تمسكها، . . .، وقيل:(تَرَوْنَهَا) راجعة إلى العمد، معناه: لها عمد ولكن لا ترونها[64]. والآخر: أن الضمير في الجملة عائد إلى (السَّمَاوَاتِ)، ويكون الوقف على (عمد)، والابتداء بكلمة (ترونها)، وهذا الوجه يحتم الفصل بين الجملتين، وعلى هذا القول تحتمل جملة (ترونها) أن تكون مستأنفة لا محل لها، أي: استشهد برؤيتهم لها كذلك، أو هي في محل نصب على الحال من (السَّمَاوَاتِ)، وتكونُ حالاً مقدرة؛ لأنها حين رَفْعِها لم نكن مَخْلُوْقِينَ، والتقدير: رَفَعَها مَرْئيةً لكم.

إن التعدد في دلالة الآية ناشئ من غياب المفاصل الصوتية، فضلا عن غياب العلامة الإعرابية، فلو كان في غير القرآن لقلنا: اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ مرئيةً (تعود إلى السماء)، ويصبح المعنى: اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ مرئيةً / بِغَيْرِ عَمَدٍ.

- اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ مرئيةٍ (تعود إلى عمد)، ويصبح المعنى: اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ / بِغَيْرِ عَمَدٍ مرئيةٍ.

نظير هذا قوله: ﴿ كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقاً قَالُواْ هَـذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِن قَبْلُ وَأُتُواْ بِهِ مُتَشَابِهًا ﴾، حيث يعود إلى غياب العلامة الإعرابية الذي يعاضده غياب المفصل الصوتي، وعدم معرفة موضع الوقف في الآية أي تقطيع النص إلى جمل؛ لأن المفصل الصوتي يمثل قرينة صوتية تكشف عن البنية العميقة، ومعرفتها تساعد على تحديد المدلول المراد بالجمل، فالوصل والفصل لا ينشئان علاقات نحوية ليست موجودة، ولكنّه يختار بعض العلاقات النحوية القابعة تحت السطح المنطوق، ويظهر تأثيرها في

التفسير، فلو اصطنع المتلقي لنفسه -في الآية- علامة الترقيم لوضع فاصلة بين اسم الإشارة والاسم الموصول؛ أي: (قَالُواْ: هَـذَا، الَّذِي رُزِقْنَا مِن قَبْلُ)، ولأدرك أنهم يخبرون بالاسم الموصول عن اسم الإشارة، بإرادة تشبيه ما هو حاضر أمامهم، بما كان معهم، وتقدير الكلام: هذا مثل الذي رزقنا من قبل، وقد حذفت هذه المثلية المقدرة؛ لاستحكام الشبه، حتى كأن هذه الذات هي الذات نفسها، وفي هذا من مراعاة نفسية الجمال الكثير، وفيه ترقي بلذته الشعورية واستمتاعه بالأكل؛ لأن الإنسان بطبعه يأنس بالمألوف، ويميل إلى المعهود، فإذا رأى ما لم يألفه ربما نفر عن طبعه، وعافته نفسه. نقل أبو حيان (ت 745 هـ)[65] معنى الآية: هذا الذي وعدنا في الدنيا أن نرزقه في الآخرة، فعلى هذا القول يكون المبتدأ، هو نفس الخبر، ولا يكون التقدير مثل ويبقى الوجه الأول الأقرب إلى النفس، وإليه تميل، فالتشبيه بغير حرف فيه مبالغة، وادِّعَاء.

إن غياب العلامة الإعرابية وعدم وضوح بداءة الجملة ونهايتها فضلا عن إغفال المتكلم المفصل الصوتِيَّ كلها علة جالبة توهم خلاف المراد، على نحو ما جاء في قصة أبي بكر التي أشار إليها الجاحظ (ت 255 هـ)، قال: "مَرَّ رجلٌ بأبي بكر ومعه ثوب، فقال: أتبيع الثوب؟ فقال: لا عافاك الله، فقال أبو بكر: لقد علمتم لو كنتم تعلمون، قل: لا وعافاك الله"[66].

مثل قول جميل بثينة: لاَ لاَ أَبُـوحُ بِحُـــبِّ بَثْنَـةَ إِنَّـهَا . . . أَخَـذَتْ عَلَـــيَّ مَـــواثِقا وَعُهُودا

إن غياب المفصل الصوتي وعدم معرفة موضع الفصل في البيت الشعري، وغياب العلامة الإعرابية جعلت المعنى قابلا للتعدد، فلو اصطنع النحويون لأنفسهم - في قول جميل- علامات الترقيم لوجد القارئ نقطة للوقف بعد (لا) الأولى، ولأدركوا أنّ (لا) هذه بنفسها تكون جملة مفيدة يستحسن في تنغيمها أن نقف عليها لتمام الفائدة، ولما توّرطوا في اعتبارها حرف نفي مؤكدا توكيدا لفظيا بحرف على مثل صورته، ومن الواضح أن هناك فرقا بين أن تكون (لا) الأولى حرف نفي مؤكدا فيتطلب هذا وصل الكلام، أو تكون جملة كاملة الإفادة يستحسن السكوت عليها. ونرى أنه لا توكيد في هذا البيت، لأن (لا) الثانية ليست مرادفة للأولى؛ فالأولى حرف جواب، والأخيرة أداة نفي، ولو كانت الثانية جوابية لما وافقت معنى البيت ولكان المراد يخالف مطلب الشاعر، فهو يجيب عن سؤال وارد أساسه (هل تبوح بحب بثنة ؟) فجاء جوابه (لا) ثم سكت، وبدأ في إعطاء تقرير جديد مؤداه: لا أبوح بحب بثنة أنها أخذت علي مواثقا وعهودا. وتعاضد المفصل الصوتي والتنغيم أساس في فهم البيت، فلو كانت (لا) مؤكدة لكان المفصل الصوتي بعد الأداتين (لا لا)، ومن أخذ بقولنا كان المفصل الصوتي بين الأداتين. أما اشتراك غياب العلامة الإعرابية والحذف فنحو قوله تعالى:﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾، فالتعدد حادث بحذف حرف الجر، حيث اختلف المفسرون في حرف الجر المحذوف من الآية، فهل المحذوف هو (في) أو (عن)؟ من هذا الباب ما ذكره ابن هشام (ت 761 هـ)، وهو قول الشاعر:[67] وَيَرْغَـبُ أَنْ يَبْـنِي الْمَعَـالِي خَالِـدٌ . . . وَيَرْغَـــبُ أَنْ يَرْضَى صَنِيـــع الأَلَائِـمِ

فإن قدرت (في) أولا و(عن) ثانيا فقد مدحت، وإن عكست فقد ذممت، ولا تجمع بينهما للتناقض، فالخلاف في هذا الشاهد ناتج من خلاف منطقي يخص لبس حالة الأشياء الموصوفة في القول أ بمعنى الرغبة في أم بمعنى الرغبة عن ؟

هنا تلجأ العربية للابتعاد عن اللبس إلى منع حذف الجار، منه أجله قرروا أنَّه " لم يجز حذف حروف الجرّ إلا سماعا عند أمن اللبس"[68]. وقد عدَّ علماء العربية باب الحذف من أهم سمات العربية، فسماه ابن جني (ت 392 هـ) شجاعة العربية[69]، وقال فيه الجرجاني (ت 471 هـ): "هذا باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به تركَ الذكر أفصحَ من الذكر، والصمتَ عن الإفادة أزيدَ للإفادة، وتجدُك أنطقَ إذا لم تنطقْ، وأتمَّ ما تكونُ بياناً إذا لم تُبِنْ"[70]. إنما كان ذلك كذلك؛ لأن من شأن العرب الإيجاز والاختصار إذا كان فيما نطقت به الدلالةُ الكافية على ما حذفت وتركت، ولكنها تظل سمة عامة تشترك فيها كثير من اللغات البشرية؛ لميل اللغات إلى اختزال التعابير، والابتعاد عن ترهل الكلام، وإطالة الحديث وهذا يتم في ظل الحذف، القائم على الدليل، أي: الحذف لائق به، فيبقى معنى الجملة مفهوما، وذلك من خلال وجود الدليل أو الحال الشاهدة عليه "ألا ترى أنك إذا قلت:(مررت بطويلٍ)، لم يستبن من ظاهر هذا اللفظ أن الممرور به إنسان دون رمح، أو ثوب، أو نحو ذلك، وإذا كان كذلك كان حذف الموصوف إنما هو متى قام الدليل عليه أو شهدت الحال به، وكلما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث" [71].

تعد العلامة الإعرابية من كبرى الدوال على المعنى، ودليلا هاديا إلى المعاني النحوية العريضة كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة "لولا ظهور الإعراب لاختلط الأمر في الكثير من الأحيان، فلو أسقطنا الإعراب من جملة (ضرب محمد عليا) مثلا، لاختلط علينا الأمر، فلم نعرف الفاعل من المفعول[72]، ولعل هذا يظهر جليا في مواطن كثيرة، كقوله تعالى:﴿ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾، وقوله تعالى: ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾، وقوله تعالى: ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾.

الأمثلة كثيرة، وهي مشتركة في أنه لو أسقطنا الإعراب منها لالتبس المعنى، فجاز أن يكون المعنى في الآية الأولى: أن إبراهيم هو الذي ابتلى ربه، وفي الثانية: أن موسى هو الذي كلم الله فلم تعد لموسى (υ) بهذا القراءة مزية ورفعة ومكانة، وفي الثالثة أن الله برئ من المشركين ومن رسوله، وفي الرابعة يكون المعنى أن الله (Y) هو الذي يخشى العلماء من عباده، وكل ذلك غير مراد، بل هو كفر في بعضه. إن كثيرًا من الجمل تضيع معانيها بضياع الإعراب فيها، ومَنْ ذا الذي يستطيع أَن يقرأ من غير إعراب، فالحركة الإعرابية تبين المعاني، وتكشف عنها، ولولاها لكان الكلام مبهما غير مفهوم فلا يتضح المعنى المقصود إلا بها، لهذا كان غياب العلامة الإعرابية من أهم الأسباب الباعثة على تعدد توجيه الجملة، وانفتاح دلالتها، وصلاحية تعدد معناها، كقوله تعالى ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ ٱلأَعْلَى﴾ فيحتمل الموقع الذي يشغله التابع (الأعلى) قراءتين؛ نتيجة

لتداخل فرعين في أصل واحد هو لأحدهما دون الأخر، وقد نتج هذا التداخل لتعذر ظهور الحركة على الاسم مما ساق إلى أن تنازع المركب بالإضافة هذا التابع، فكل مكون منهما -أي: المضاف والمضاف إليه- يدعي تسلطه عليه، هو لأحدهما دون الأخر، فإن ملأ التابع محل النصب، كان المنعوت هو مجموع المركب بالإضافة، والتقدير: اذكر (اسْمَ ربك) الأعلى، ويجوز في القراءة الأخرى أن يكون المتبوع هو المضاف إليه دون سواه، أي: اذكر اسم (ربك الأعلى)؛ فيملأ التابع محل الجر.

إن غياب العلامة الإعرابية سبب رئيس لحدوث هذا التعدد في القراءة، فلو ظهرت العلامة الإعرابية لزال هذا التعدد، نحو:﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾، ونحو ﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾. حيث يظهر من هذه الجمل أن للعلامة الإعرابية فضلا في الإبانة عن المعنى، وأنها تهدي القارئ إلى المعنى المراد، فمجيء (ذُو) في الآية الأولى مرفوعة؛ دليل ارتباطها بكلمة (وَجْهُ)، وليس بكلمة (ربك) فلم ينازع المركب بالإضافة هذا التابع، ومجيء (ذِي) في الآية الأخرى مجرورة؛ دليل ارتباطها بكلمة (رَبِّكَ) دون كلمة (اسْمُ).

هذا الشاهد يؤكد أن ظهور العلامة الإعرابية وسيلة معينة على بيان وظيفة المكون الإعرابية، وبيان المعنى، لكنه من المتفق عليه في الدرس الدلالي أن ظهور العلامة الإعرابية ليس كفيلا دائما بظهور المعنى، كقولك: (وقع السائلُ على الأرض)، و(اشتريت قلمَ حبرٍ أسودَ)، و(إن المحتل لا يهدأ له بال)، وقوله تعالى: قال تعالى: ﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوَءَ الْعَذَابِ ﴾، وقوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلاَلَةً ﴾.

الشاهد في المثال الأول (السائل)؛ حيث يحتمل أن يكون المعنى: (وقع السائل الفقير على الأرض، أو وقع الحبر السائل على الأرض)، وفي المثال الثاني الشاهد (أسود)؛ حيث يحتمل أن يكون المعنى: اشتريت قلمَ / حبرٍ أسودَ . (الأسود هو الحبر)، أو اشتريت قلمَ أسودَ / حبرٍ. (الأسود هو القلم). أما الشاهد في المثال الثالث فكلمة (المحتل) فهي تتردد بين اسمي الفاعل، والمفعول، ومعنى الجملة مع اسم الفاعل (إن المحتل الظالم لا يهدأ له بال)، ومع اسم المفعول (إن المحتل المظلوم لا يهدأ له بال).

إن نظرة إلى قوله تعالى:(سُوَءَ الْعَذَابِ) و(كَلاَلَةً)، تلحظ من خلالها أن العلامة الإعرابية ظاهرة، لكن المعنى متعددة، حيث أجاز المعربون في (سُوَءَ الْعَذَابِ) أربعة أوجه[73]، وأجازوا في إعراب (كَلاَلَةً) ستة أوجه[74]، وتعدد الإعراب دليل على تعدد المعنى. والأمثلة التي يمكن أن تسجل كثيرة لا تحصر، مع الاتفاق أن اللغة تبقى قادرة على رفع كثير من حالات اللبس، لكن تبقى إمكانية تعدد القراءة على المحلل محتملة لا ترتفع، وهذا يؤكد أن العلامة الإعرابية لا تعمل وحدها على تحديد المعنى النحوي، لذا سعى تمام حسان إلى التعويل على نظرية القرائن اللفظية والمعنوية التي ينبغي لها أن تتضافر لبيان المعنى[75]. فضلا عن جملة من الوسائل التي تستعين بها اللغات حتى ترفع اللبس من تراكيبها، أو التقليل منه، وفي المبحث القادم نسعى إلى بيان شيء من هذه الوسائل لإنجاز التواصل، وإنجاح عمليته.

3. من وسائل العربية في رفع لبس المعنى.

إن مبدأ أمن اللبس غاية تسعى لتحقيقها اللغات البشرية بمختلف الوسائل، ومن هذا المنطلق جعل تمام حسان[76] أمن اللبس هو الغاية القصوى للاستعمال اللغوي، وهو أول ثوابت النحو العربي، يقول: " وثوابت النحو العربي أمور ثلاثة: أمن اللبس في المعنى، طلب الخفة في المبنى، الطرد أو الاطراد"[77]، حيث تختلف وسائل اللغات للتمييز بين المعاني المختلفة، ومن بين تلك الوسائل وسيلتان: العلامة الإعرابية، والمحافظة على الرتبة. ويُعَدُّ حضور العلامة الإعرابية وحفظ المراتب من أهم الوسائل التي لجأت إليها العربية في باب سلامة التعبير وأمن اللبس، فالعلاقة بين هاتين الوسيلتين قد تصل إلى التضاد، فوجود إعراب يعفي من الاعتماد على قواعد الترتيب، وعلى العكس من ذلك يجب أن تكون هناك قواعد دقيقة لترتيب الكلمات في غياب عناصر الإعراب، وقد تأسس وصف النحويون قواعد مراتب المكونات في الجملة على صنفين من المبادئ بعضها من قبيل الاعتبارات الذهنية المنطقية، والآخر مما يعتمد على مفهوم العمل، لذا تتردد المراتب بين هذين الأمرين: [78] تحكم العمل الإعرابي في مراتب المكونات، وتحكم الاعتبارات المنطقية في مراتب المكونات.

يبقى نظام العربية أكثر مرونة من غيره، فتخضع الكلمات لنظام مخصوص، يراعى في بناء الجملة وصياغة التركيب، فهي لغة مترددة بين المنزلتين، أي: أن تحريك أجزاء الجملة عن مواقعها المحسوسة ليس مطلقا، وإنما يظل محصورا في مناطق نحوية معينة دون مناطق أخرى، تأبى أن يصيبها أي تغيير في ترتيب أجزائها، فثمة رتبة محفوظة، أي: واجبة، وهي قيود نظمية يفرضها النظام اللغوي، ورتبة غير محفوظة حرة، وهي مختارات أسلوبية، يقول سيبويه (ت 180 هـ): "فإذا وقع في الكلام ما لا يتبين فيه الإعراب في فاعل، ولا مفعول، قُدم الفاعل لا غير، كقولهم: ضرب عيسى موسى، هو الفاعل لا غير، وإن كان الإعراب في أحدهما، جاز التقديم والتأخير، كقولك: ضرب زيدا عيسى، وضرب عيسى زيدا"[79].

تعد الرتب غير المحفوظة من أبرز ما يمتاز به نظام الجملة العربية من حرية وانفتاح؛ لأن "المعاني النحوية في الأعم الأغلب تؤدى بالإعراب، وإن انعدامه كما في قولنا مثلا: (أكرم موسى عيسى)، تكفل - بإيضاح الفاعل من المفعول - رتبة الكلمة، وأن المتقدم هو الفاعل لا غير"[80]، وهذا ما يظهر في العربية - كثيرا - عند فقد العلامة الإعرابية؛ إذ ليس ثمة قرينة تدل على المعنى الذي يقصد، فلا بد أن تسير على ترتيب معين لا تحيد عنه، وذلك نحو: ضرب موسى عيسى، فلا بد أن تقدم الفاعل على المفعول، وإلَّا التبس الكلام.

من صور تحقيق التواصل أوجبوا جر تمييز (كم) بـ(مِن) إن فصل بينها وبينه فعل متعد لم يستوف مفعوله؛ حتى لا يلتبس بمفعول ذلك الفعل، ومن هذا قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِئْيًا﴾، قال عباس حسن: "وإذا فُصل بين (كم) الخبرية وتمييزها بجملة فعلية فعلها متعد، لم يستوف مفعوله وجب جر التمييز بالحرف (من)؛ لمنع اللبس، إذ قد يقع في الوهم أن التمييز المنصوب ليس

تمييزا، وإنما هو مفعول به للفعل المتعدي، فلإبعاد هذا الوهم يجب جر التمييز بـ(من)"[81]. إذ تلجأ اللغات لرفع اللبس إلى إقحام بعض عناصر؛ أي: إضافة عناصر لغوية، والمراد بالإقحام "إدخال عنصر أو أكثر بين ثنايا بعض الكلمات أو التراكيب للقيام ببعض الوظائف التركيبية أو الدلالية مثل التوكيد ورفع اللبس، وهو من الظواهر المشتركة بين العربية وغيرها من اللغات كالإنجليزية"[82]، والفارسية[83] التي تعمد إلى إضافة ألفاظ خاصة للتفريق بين الأسماء المتحدة في دلالتها على المذكر والمؤنث، نحو (كَاو: ثور، وبقرة)، و(شير: أسد، ولبؤة)، لهذا تلجأ الفارسية إلى إضافة (نَر) بعد الاسم، فيصبح مذكرا، تقول: شِير نَر، أي: أسد، أمَّا للدلالة على المؤنث فتضع بعد الاسم (مَادِه) ليصبح مؤنثا، تقول: كَاو مَادِه، أي: بقرة.

من أمثلة الإقحام في العربية زيادة " نون الوقاية في بعض صور من اسم الفاعل واسم التفضيل قد تزيل أحيانا اللبس، وتمنع الغموض، وهذا غرض تحرص على تحقيقه اللغة، وتدعو إليه"[84]، حيث تستخدم اللغة العربية" الإقحام أحيانا لمنع وقوع اللبس، ولإزالة الإبهام والغموض الذي قد يكتنف بعض التراكيب"[(85)]. حيث تختلف اللغات من حيث استخدام اللواصق المقحمة ففي اللغة العربية تضاف لاصقة (أن) إلى الجذر، للدلالة على التثنية، نحو (رجل + (ان)← رجلان)، أما في الإنجليزية والفرنسية، فيتوصل إليها باستعمال العدد (Two man)، و(Two Deux) قبل المعدود[(86)]، وتستخدم العربية اللواحق في بناء كلماتها كاستخدام لاصقة (الواو والنون) للدلالة على جمع المذكر السالم، ولاصقة (الألف والتاء) للدلالة على جمع المؤنث السالم"[(87)]. وتضيف الإنجليزية" لاحقة (er) إلى الجذر (write) تتحول البنية من الفعلية إلى اسم الفاعل، أو إذا أضيفت لاحقة (ing) إلى الجذر نفسه تدل على الاستمرار"[(88)]. وتستطيع في العربية التفريق بين قولك: (حضر معلم النحو، وحضر معلمو النحو)، أما في اللسان الإنجليزي فيعتمد للتفريق بين المضاف إليه المفرد والجمع بالترتيب بين علامة التملك (') و(s)، ولكن هذا التفريق لا يظهر أثره إلا في اللغة المكتوبة، مما يسبب لبسا على المتلقي؛ لأنَّ نطق الكلمات لا يتأثر مع تقديم الفاصلة (') على (s)، أو تأخيرها عنها، لهذا تلجأ الإنجليزية إلى استعمال عبارة (of) للإضافة مع الأسماء المفردة أو الجمع، تقول: (My friend's car) = (The car of my friend).

(My friends' car) = (The car of my friends). إن هذه الأقوال – طالت أو قصرت – تدلل أن أمن اللبس غاية اللغات البشرية، لذا كان اللسان العربي المبين يتجنب اللبس في الحركات الأصلية كما يتجنب اللبس في الحروف الساكنة[89]، وأن اللغة أداة فهم المعاني ونقل الأفكار بين الناس، والقصد منها هو البيان عما في الأذهان، والإفصاح عن المقاصد والأغراض، فإذا انتظمت اللغة قوانين منضبطة استطاع المتكلمون بها أداء معانٍ واضحة مستبانة من دون إشكال، أو إخلال بمرادهم.

الخاتمة

يقوم جوهر اللغة على التواصل، فسعت اللغات إلى الحفاظ على سلامة تراكيبها، والابتعاد بها عن دائرة اللبس والإبهام؛ فدرج اللغويون العرب على أن تكون قواعدهم

على نحو من الوضوح والشمول فينسج بالتعويل عليها كلام عربي بيّن مفهوم المراد، لا يُخلُّ بمعنى، ولا يفضي إلى وهم وإبهام، ومن أجل هذا المرام قيَّدوا قواعدهم بأمن اللبس، واشترطوه لصحتها، وهذا الصنيع منهم شاهد على عنايتهم بدقة صياغة قواعدهم، وحرصهم على سلامة الكلام، واستقامة المعنى المقصود منه، فإذا استوت القاعدة نُطِقَ في ضوئها بكلام سليم من الخلل والإشكال، فالعلاقة بينها وبين المعنى وثيقة لا تنفكُّ عراها. وقد أثبتت الدراسات اللغوية التقابلية أن اللبس ظاهرة عامة في الألسن البشرية، لذا بحثت العربية -واللغات المختلفة- عن الوسائل التي تحقق لها مبدأ التواصل، ومحاولة دفع اللبس عن تراكيبها بما تمتلك من أدوات؛ لأن اللبس ممنوع أبدا لمنافاته القصد من وضع اللغة، فاتكأت العربية على جملة من الوسائل لإنجاز التواصل، كإقامة العلامة الإعرابية، وحفظ المراتب، وإقحام بعض اللواحق أو اللواصق في تراكيبها حتى يستطيع المتكلم من تحقيق أدائه اللغوي، وإنجاز التواصل.

هوامش البحث

[1] ابن طباطبا (أبو الحسن أحمد بن محمد): عيار الشعر. تحقيق عباس عبد الستار. ومراجعة نعيم زرزور. بيروت: دار الكتب العلمية. ط 1. 1985. ص 16.

[2] الآمدي (أبو القاسم الحسن بن بشر): الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري. تحقيق السيد أحمد صقر. القاهرة: دار المعارف. ط 4. 1992. ص 381.

[3] سعيد حسن بحيرى: عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي (دراسات في علم اللغة التقابلي). القاهرة: الأنجلو المصرية. ط 1. 1989. ص 244.

[4] المبرد (محمد بن يزيد): المقتضب. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. بيروت: عالم الكتب. د. ط. د. ت. ج 4 ص 311، وابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي): شرح المفصل. تحقيق إميل بديع يعقوب. بيروت: دار الكتب العلمية. ط 1. 2001. ج 2 ص 65.

5- أحمد علي محمد: جَدَلُ الخطاب والمعنى. مجلة الموقف الأدبي، العدد 398. حزيران 2004. ص 4.

6- ماريو باي: أسس علم اللغة. ترجمة أحمد مختار عمر. القاهرة: عالم الكتب. ط 8. 1998. ص 40.

7- كارل ديتر بونتنج: المدخل إلى علم اللغة. ترجمة سعيد بحيري. القاهرة: مؤسسة المختار. ط 2. 2006. ص 52.

8- فرج (حسام أحمد): نظرية علم النص رؤية منهجية في بناء النص النثري. القاهرة: مكتبة الآداب. ط 1. 2007. ص 14.

9- دي سوسير (فردينان): دروس في الألسنية العامة. ترجمة صالح القرمادي، ومحمد الشاوش، ومحمد عجينة. ليبيا: الدار العربية للكتاب. 1985. ص 35.

10- الظفيري (محمد دهيم): فن الاتصال اللغوي ووسائل تنميته. الكويت: مكتبة الفلاح. ط 1. 2006. ص 51.

[11] أبو هلال العسكري (الحسن بن عبد الله بن سهل): الصناعتين الكتابة والشعر. تحقيق علي البجاوي ومحمد إبراهيم. بيروت: المكتبة العصرية. ط 2. 1989. ص 172.

[12] المرجع السابق. ص 175.

[13] حازم القرطاجني: منهاج البلغاء وسراج الأدباء. تحقيق محمد الحبيب بن الخوجة. دار الغرب الإسلامي. ط 3. 1986. ص 88.

[14] ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني): الخصائص. تحقيق محمد علي النجار. بيروت: عالم الكتب. ط 2. 1952. ج 1 ص 87.

[15] محمد حماسة عبد اللطيف: النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي). القاهرة: دار غريب. ط 2. 2006. ص 47.

[16] المرجع السابق. ص ص 47 - 48.

[17] مازن الوعر: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث. دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر. ط 1. 1988. ص 53.

[18] مهدي عرار: ظاهرة اللبس في العربية جدل التواصل والتفاصل. عمّان: دار وائل. ط 1. 2003. 13.

[19] كارل بونتنج: المدخل إلى علم اللغة. ص 49.

[20] أندري مارتيني:مبادئ اللسانيات العامة. ترجمة سعدي الزبير.الجزائر:دار الآفاق.د. ط. د. ت. ص 14.

[21] عاطف عبد العزيز معوض: مواضع اللبس في النحو العربي. تقديم عبده الراجحي. مصر (الجيزة): مكتبة ومطبعة الغد. ط 1. 2007. ص 5.
[22] سامي عوض، وهند عكرمة: الوظيفة الدلاليّة في ضوء مناهج اللسانيات. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية. سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية. المجلد 28. العدد 1. 2006 . ص 157.
[23] ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد): مقدمة ابن خلدون. تحقيق خليل شحادة. بيروت: دار الفكر، ط 2. 1988. ص 440.
[24] حمادي صمود: التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس الهجري. تونس: منشورات الجامعة التونسية. ط 1. 1981. ص 299.
[25] المرجع السابق. ص 301، وراضية بو بكري: التداولية وتحليل الخطاب الأدبي، مجلة الموقف الأدبي. مجلة أدبية شهرية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق. العدد 399. يوليو. 2004. ص 3.
[26] عبد الكريم مجاهد: الدلالة اللغوية عند العرب. الأردن: دار الضياء. د. ط. د . ت . ص 157.
[27] مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط في تراكيب الجملة العربية. القاهرة: الشركة المصرية العامية للنشر. ط 1. 1997. ص 9.
[28] ابن مالك (محمد بن عبد الله بن مالك الطائي): شرح الكافية الشافية. تحقيق أحمد يوسف القادري. بيروت: دار صادر. ط 1. 2006. ج 1 ص 186.
[29] نهاد الموسى: نظرية النحو العربي، في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ط 1. 1980. ص 65.
[30] دريد الخواجة: الغموض الشعري في القصيدة العربية الجديدة.حمص:دار الذاكرة. ط 1. 1991.ص 10.
[31] الجرجاني (عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد): أسرار البلاغة في علم البيان. تحقيق سعيد محمد اللحام. بيروت: دار الفكر العربي. ط 1. 1999. ص 84.
[32] المرجع السابق. ص 84.
[33] هايل محمد طالب: ظاهرة التنغيم في التراث العربي. مجلة التراث العربي. دمشق. السنة 23. العدد 91. أيلول 2003. ص 4، وسامي عوض وعادل علي نعامة: دور التنغيم في تحديد معنى الجملة العربية. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية. المجلد 28. العدد 1 . 2006 . ص 106.
[34] محمد عبده فلفل: اللغة الشعرية عند النحاة. عمّان: دار جرير. ط 1. 2007. ص 11.
[35] ابن هشام (عبد الله بن يوسف بن أحمد): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق حنا الفاخوري. بيروت: دار الجيل. ط 2. 1997م. ج 2 ص 318، وما بعدها.
[36] المرجع السابق. ج 2 ص 263.
[37] السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر): الأشباه والنظائر في النحو. تحقيق عبد العال مكرم. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط 1. 1985. ج 1 ص 137.
[38] حمادي صمود: التفكير البلاغي عند العرب. ص ص 516 - 517.
[39] القلقشندي (أحمد بن علي): صبح الأعشى في صناعة الإنشا. تحقيق يوسف علي طويل. دمشق: دار الفكر. ط 1. 1987. ج 3 ص 147.
[40] الجاحظ (عمرو بن بحر): البيان والتبيين. تحقيق فوزي عطوي. بيروت: دار صعب. ط . 1968. ج 1 ص 138.
[41] أبو هلال العسكري: الصناعتين الكتابة والشعر. ص 159.
[42] ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ج 2 ص 466.
[43] ابن أبي الربيع: البسيط في شرح جمل الزجاجي. تحقيق عياد الثبيتي. بيروت: دار الغرب الإسلامي. ط 1. 1986. ج 1 ص 262.
[44] مبارك تريكي: النداء بين الوصف والتفسير. مجلة الجندول. مجلة علوم إنسانية. مجلة محكمة تصدر عن نخبة من الأكاديميين والمتخصصين العراقيين، والعرب المقيمين في المهجر. السنة 4. العدد 30. سبتمبر 2006. ص 1.
[45] ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ج 2 ص 219.
[46] ابن جني: الخصائص. ج 1 ص 292.
[47] المرجع السابق. ج 1 ص 237.
[48] الزركشي (محمد بن عبد الله): البرهان في علوم القرآن. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه. ط 1. 1957. ج 1 ص 212، والسيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر): الإتقان في علوم القرآن. حققه وعلق عليه وعمل فهارسه عصام فارس الحرستاني. خرَّج أحاديثه محمد أبو صعيليك. بيروت: دار الجيل. ط 1. 1998. ج 1 ص 642.
[49] ابن جني: الخصائص. ج 2 ص 459.

[50] الزركشي: البرهان في علوم القرآن. ج 1 ص ص 216 - 217، والسيوطي: الإتقان في علوم القرآن. ج 1 ص ص 650 - 651.
[51] سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قِنْبَر): الكتاب. الكتاب. تحقيق إميل يعقوب. بيروت: دار الكتب العلمية. ط 1. 1999. ج 1 ص 195.
[52] المرجع السابق. ج 2 ص 375.
[53] السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق عبد السلام هارون، وعبد العال مكرم. الكويت: دار البحوث العلمية. ط 1. 1975. ج 1 ص 300.
[54] السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر): المزهر في علوم اللغة وأنواعها. تحقيق فؤاد علي منصور. بيروت: دار الكتب العلمية. ط 1. 1998. ص 303.
[55] الظفيري: فن الاتصال اللغوي ووسائل تنميته. ص 52.
[56] الطيب دَبَه: خصائص النحو العربي من النظام المغلق إلى النظام المفتوح. مجلة التراث العربي. دمشق. السنة السابعة والعشرون، العدد 108. كانون الأول 2008. ص 2.
[57] الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع. بيروت: دار الكتب العلمية. د. ط. د. ت. ص 14.
58- مازن الوعر: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث. ص 53، ومهدي عرار: ظاهرة اللبس في العربية. ص 13.
[59] أندري مارتيني: مبادئ اللسانيات العامة. ص 14.
[60] عبد الجليل منقور: الخطاب والدلالة، قراءة في تأويل النص القرآني. مجلة التراث العربي. دمشق: السنة السابعة والعشرون. العدد 105، كانون الثاني 2007. ص 16.
[61] عادل الفريجات: تأويل النص الشعري القديم بين التراث والمعاصرة. مجلة الموقف الأدبي. العدد 398. حزيران 2004 . ص 3.
[62] مهدي عرار: ظاهرة اللبس في العربية، ص 8.
[63] أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف بن علي): تفسير البحر المحيط. تحقيق عادل عبد الموجود، وآخرين. بيروت: دار الكتب العلمية. ط 1. 2001. ج 6 ص 344، والسمين الحلبي (أبو العباس بن يوسف بن محمد): الدر المصون في عُلوم الكتاب المكنون. تحقيق علي محمد معوض وآخرين. بيروت: دار الكتب العلمية. ط 1. 1994. ج 7 ص 8.
[64] البغوي (عبد الله بن أحمد بن علي الزيد): معالم التنزيل. الرياض: دار السلام للنشر والتوزيع. ط 1. 1987. ج 4 ص 292.
[65] أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط. ج 1 ص 258.
[66] الجاحظ: البيان والتبيين. ج 1 ص 279.
[67] ابن هشام: مغني اللبيب. ج 2 ص 216.
[68] صلاح الدين الزعبلاوي: أوجه القياس والسماع في حذف الجار. مجلة التراث العربي. دمشق. السنة الأولى. العدد 3. أيار1980 . ص 2.
[69] ابن جني: الخصائص. ج 2 ص 140.
[70] الجرجاني (عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد): دلائل الإعجاز. تحقيق سعد كريم الفقي. القاهرة: دار اليقين. ط 1. 2001. ص 146.
[71] ابن جني: الخصائص. ج 2 ص 140، والقيسي (الحسن بن عبد الله): إيضاح شواهد الإيضاح. تحقيق محمد بن حمود الدعجاني. بيروت: دار الغرب الإسلامي. ط 1. 1987. ج 1 ص 329، وابن الأثير(نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم): المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر. بيروت: دار الكتب العلمية. ط 1. 1998. ج 2 ص 245، وابن يعيش: شرح المفصل. ج 2 ص 253.
[72] رمضان عبد التواب: فصول في فقه اللغة. القاهرة: مكتبة الخانجي. ط 1. 1997. ص 394.
[73] أبو حيان: تفسير البحر المحيط. ج 1 ص 312، والسمين الحلبي: الدر المصون. ج 1 ص 345.
[74] أبو حيان: تفسير البحر المحيط. ج 1 ص ص 545 - 547، والسمين الحلبي: الدر المصون. ج 3 ص ص 608 - 609.
[75] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها. القاهرة: عالم الكتب. ط 5. 2006. ص 193.
[76] المرجع السابق. ص 34.
[77] تمام حسان: الخلاصة النحوية. القاهرة: عالم الكتب. ط 2. 2004. ص 15.
[78] عبد القادر المهيري: من الكلمة إلى الجملة (بحث في منهج النحاة). تونس: مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله. ط 1. 1998. ص 173.
[79] سيبويه: الكتاب. ج 1 ص 68.
[80] سعيد حسن بحيرى: عناصر النظرية النحوية. ص 15.
[81] عباس حسن: النحو الوافي. القاهرة: دار المعارف. ط 5. د. ت . ج 4 ص 575.

[82] مأمون عبد الحليم وجيه: ظواهر الغموض ووسائل رفع اللبس في التراكيب العربية (دراسة في ضوء التراث النحوي). مجلة علوم اللغة. القاهرة: دار غريب. المجلد الأول. العدد 2. 1998. ص 300.
[83] عفاف زيدان وآخرون: اللغة الفارسية نحوها وأدبها وبلاغتها. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية. د. ط. د. ت. ص 97، وإبراهيم الدسوقي شتا: اللغة الفارسية والنصوص المتخصصة. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية. ط 3. 1998. ص 22.
[84] عباس حسن: النحو الوافي. ج 1 ص 285 التذييل.
[85] مأمون عبد الحليم وجيه: ظواهر الغموض ووسائل رفع اللبس في التراكيب العربية. ص 301.
[86] أشواق النجار: دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية. عمَّان: دار دجلة. ط 2. 2009 . ص 50.
[87] المرجع السابق. ص 62.
[88] المرجع السابق. ص 62.
[89] عباس محمود العقاد: اللغة الشاعرة. مزايا الفن والتعبير في اللغة العربية. بيروت: منشورات المكتبة العصرية، د. ط. د. ت. ص 37.